٢٠٠١/١/١٣-٥٥٥١-٢

كلفته نقابة محامي بيروت تمثيلها في الهيئة

شعيب لـ"النهار": على الدولة بيان مصير المفقودين ومكان وجودهم

كلّف مجلس نقابة المحامين في بيروت في اجتماع عقده بعد ظهر امس رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة عبد السلام شعيب تمثيل النقابة في هيئة تلقي الشكاوى من اهالي المفقودين. ومن المقرر ان يبلغ نقيب المحامين ميشال ليان رئيس الوزراء رفيق الحريري قرار المجلس بتكليف الدكتور شعيب تمثيل النقابة في الهيئة التي رجح ان تعقد اجتماعها الاول الاسبوع المقبل.

والمحامي شعيب يتولى مهمات رئاسة لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة منذ احداثها قبل ستة اعوام، وتضم ١٨ عضواً من المحامين يمثلون مختلف الفئات والاحزاب في لبنان.

وفي اول تعليق له بعد تكليفه قال شعيب لـ"النهار" انه سيمثل النقابة في الهيئة بدافع قانوني وانساني لايجاد حل لمسألة انسانية تتعلق بالمفقودين. واضاف ان "النقابة ستسعى الى اخراج ملف المفقودين من الاطار السياسي الى الاطار الانساني المحايد". واعتبر "ان لذوي المفقودين حقاً قانونياً انسانياً على الدولة لتبيان مصير ابنائهم واقربائهم ومكانهم، وهذا ما نص عليه الاعلان العالمي المتعلق بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٨ كانون الاول ١٩٩٢".

واوضح انه سيؤلف جهاز عمل من اعضاء لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة لمساعدته في مهمته، وانه سيكون على اتصال دائم بجمعيات حقوق الانسان الدولية والمحلية وخصوصاً اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمة العفو الدولية وجمعية ذوي المفقودين للتنسيق معها والحصول على المعلومات الموجودة لديها لتقديمها الى الهيئة لجلاء الحقائق، و"سأرجع في استمرار الى نقيب المحامين ومجلس النقابة لمتابعة عمل الهيئة".

وموضوع مشاركة النقابة في الهيئة درسته لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة في الاجتماع الذي عقدته اول من امس. وتناهى من اوساط النقابة انه كان ثمة تردد في المشاركة في الهيئة لجهة تشكيلها وآلية عملها، الا ان كفة المشاركة رجحت "بعدما رأينا من المناسب وجود النقابة فيها نظراً الى اهمية دورها فضلاً عن المعلومات المتوافرة للجنة من هيئات انسانية وروحية عن المفقودين"، كما قالت اوساط النقابة.

وعلم ان رئيس اللجنة شعيب رفع الى مجلس النقابة توصية بنتيجة اجتماع الخميس سجلت فيه اللجنة تحفظها عن "المعالجات السابقة والحالية لملف الحرب وضرورة انهائه من اجل تنقية الذاكرة الوطنية واحترام حقوق الانسان". ورأت ان "مشاركة اللجنة في الهيئة ضمان".

وكانت النقابة قد تبلغت قرار الرئيس الحريري تشكيل هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين والذي حمل الرقم ١/٢٠٠١. وجاء فيه:

"المادة الأولى: تشكل هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين على الوجه الآتي:

- وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية فؤاد السعد رئيساً
- المدعي العام التمييزي عضواً
- المدير العام لأمن الدولة عضواً
- المدير العام للأمن العام عضواً
- المدير العام لقوى الامن الداخلي عضواً
- مدير المخابرات في الجيش عضواً
- عضو من كل من نقابتي المحامين في بيروت والشمال تسميه النقابة عضواً.

المادة الثانية - تقوم الهيئة بتلقي طلبات المواطنين الراغبين في المراجعة في شأن ذويهم الذين يعتبرون انهم ما زالوا على قيد الحياة.

المادة الثالثة - للهيئة، عند الضرورة، ان تسأل في شأن مضمون الطلبات التي تتلقاها مختلف الادارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية لتقديم المعلومات التي لديها حيال هذا الموضوع.

المادة الرابعة - يكون مقر عمل الهيئة وزارة العدل التي تضع في تصرف اللجنة عدداً من الموظفين لمساعدتها في اعمال السكريتاريا.

المادة الخامسة - تحدد مدة عمل الهيئة بستة اشهر ترفع في نهايتها تقريراً الى مجلس الوزراء بنتائج اعمالها".

ك. س.